لا قيمة دينية لفتاوى الإرهاب

الدكتور عبد الستار قاسم

تتوالى فتاوى من قبل رجال دين مسلمين حول الذين يصفهم أهل الغرب وإسرائيل بالإرهابيين مؤكدة أحيانا أنهم بالفعل إرهابيون ونافية ذلك أحيانا أخرى. قال بعضهم مثل فضيلة الشيخ طنطاوي أن العمليات الاستشهادية الفلسطينية التي تمس مدنيين إسرائيليين بأنها عمليات إرهابية ولا يقرها الدين الإسلامي. بينما أفتى آخرون بأن هذه العمليات ضد الإسرائيليين شرعية، في حين أفتوا بأن عمليات مشابهة أخرى ضد أمريكيين لا تتلاءم مع الشرع الإسلامي. تأتي هذه الفتاوى في أغلبها من علماء دين قريبين من أنظمة الحكم العربية، ويتم الاستشهاد بآرائهم في الدول الغربية بخاصة أمريكا وإسرائيل لتعزيز مواجهاتها الإعلامية لظاهرة العمليات الاستشهادية واعتبارها إرهابية وانتحارية.

واضح من تشتت الفتاوى الدينية وتنوعها حول هذا الموضوع أنه لا توجد نصوص دينية إسلامية لا في القرآن الكريم ولا في السنة تعالج الأمر مباشرة وبقطعية. لقد بحثت معمقا في الأمر من الزاوية الإسلامية ولم أجد ما يمكن الاستناد عليه في إطلاق الأحكام والفتاوى بالسهولة التي نشهدها على شاشات التلفاز. هناك نصوص عامة يمكن أن يستعملها صاحب الرأي بالطريقة التي يراها مناسبة لتوجهاته الخاصة كأن يقول مثلا أن الإسلام يحرّم قتل الأطفال وغير المحاربين، أو أن الإسلام يدعو إلى معاملة الأعداء بالمثل. هذا شبيه بمن يصدر فتوى يقول فيها أن الإسلام يفتح المجال أمام حرية التعبير وذلك استنادا على قول الله سبحانه: **"من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر"**؛ وبمن يصدر فتوى مضادة تشهد بحرمة حرية الرأي استنادا على قوله تعالى: **"إن الدين عند الله الإسلام"** فتاوى من هذا القبيل لا يعتمد عليها وحتى لا يمكن اعتبارها إسلامية لأنها تستند على مقتطع واحد دون الأخذ بعين الاعتبار النظرة الإسلامية العامة للموضوع قيد النقاش.

آية واحدة حول موضوع معين لا تكفي لإصدار حكم نهائي إلا إذا كانت تشريعية قاطعة مختصة بالحرام البين والحلال البين. أما عندما يتعلق الموضوع بالوصايا أو قضايا الحق والباطل أو بناء الأمة والنسيجين الأخلاقي والاجتماعي والنظامين السياسي والاقتصادي فإن الأمور تصبح أكثر تعقيدا وتحتاج إلى أبحاث وجدل ونقاش وانفتاح قلب وعقل على مختلف الاجتهادات. فمثلا من السهل الإفتاء بأن الزنا حرام، لكنه ليس من السهل البت في كيفية إقامة نظام الشورى في الإسلام. الزنا ببساطة حرام، لكن هل الشورى ملزمة للحاكم أم لا؟ هل هناك مجلس منتخب أم لا؟ هل العضو منتخب لفترة معينة أم العضوية دائمة؟ الخ.

ينطبق التعقيد في إصدار الأحكام على الكثير من القضايا السياسية والتي تعتبر القضايا العسكرية متفرعة عنها. فمثلا من الممكن أن يثور جدل عميق حول قضية الفتنة ومواجهة الحاكم الظالم. هناك من يقول أن مواجهة الحاكم الظالم تقود إلى فتنة قد تأخذ شكل الاقتتال الداخلي الذي قد يسيء إلى الناس جميعا وإلى مصالحهم. وهم يتساءلون عما إذا كان من الأفضل الصبر على ظلم الحاكم أم الخوض في قتال يؤدي إلى القتل والتشريد. ويخلصون بالتالي إلى أن الصبر أفضل من المواجهة التي لا يعرف أحد كيف ستنتهي. في المقابل، هناك من يقول أن الظلم فتنة عظيمة، والساكت عن الظلم شيطان أخرس. أي أنهم يرون أن السكوت عبارة عن إثم، والآثم سيصلى نارا حامية يوم القيامة.

يطرح هؤلاء مسألة الحكام العرب القائمين على شؤون الأمة الآن والذين أخفقوا حتى الآن في تنفيذ ما وعدوا الناس به وعجزوا عن رفع شأن الأمة. لحقت بالأمة هزائم متكررة سواء على يد

إسرائيل أو أمريكا أو أريتيريا، وعجزت الأمة عن تحقيق التطوير الاقتصادي والعلمي والتقني المطلوب من أجل تحصين ذاتها، الخ. فهل هؤلاء القادة آثمون وتجوز محاربتهم أم أنهم أبرياء ويجب توفير فرص الهدوء لهم لكي يسيروا في طريق البناء؟ أصحاب الفتنة هو ذلك الحاكم الذي عجز عن الدفاع عن الأمة أم الشخص الذي يريد عزله بسبب هذا العجز؟ وهل الفتنة مسؤولية الحاكم الذي يسرق أموال الناس أم مسؤولية الذين يقولون له أنه لص وعليه أن يتنحى عن موقعه وأن يخضع للمساءلة. وهل الخارج عن الدين الإسلامي هو ذلك الذي يُهادن الحاكم الفاسد أم ذلك الذي يقاوم الفساد؟ وهل قليل الأدب هو الذي يقول للفاسد أنه فاسد أم ذلك الذي يمارس الفساد؟ يعبر بعض أصحاب الفتاوى السريعة عن مشكلة أساسية في هذا المجال عندما يتمسكون بالقول المنسوب إلى رسول الله عليه الصلاة والسلام: "الفتنة نائمة لعن الله موقظها." أي أنهم يقرون بأن الفتنة قائمة وموجودة، ويريدون حسب ادعائهم على رسول الله أن يبقوها في سرير الهناء.

ظاهرة العمليات العسكرية ذات الطابع الاستشهادي عبارة عن قضية كبيرة جدا لا يخضع نقاشها لآية واحدة يحفظها هذا الشيخ أو حديث يحفظه شيخ آخر. إنها قضية متعلقة بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية والعاطفية والتاريخية للأمة وليست متعلقة برغبة هذا الحاكم أو ذاك أو برغبة أمريكا وإسرائيل. إنها بالتأكيد غير متعلقة بمشاكل خاصة للشخص الذي ينفذها فيرغب بالانتحار بسببها. إنها لا تتعلق بمشاكل المنفذ مع حبيبة قد هجرته، أو صفقة تجارية قد انهارت، أو نزاع مع والدين يوجب الانتحار.

هناك من يصر على أنها أعمال انتحارية ولا علاقة لها بالرغبة بالاستشهاد علما بأن تعريف الانتحار في البحث العلمي الغربي لا ينطبق على ما نحن بصدده. يقول علماء الغرب الذين نأخذ نحن عنهم الكثير من علومنا وأساليب تدريسنا أن المنتحر يعاني من مشاكل شخصية حادة تجعله غير قادر على تحمل الحياة معها. لدينا في الوطن العربي العديد من أساتذة علم النفس ومن الممكن الرجوع إليهم للبحث في الموضوع. هناك فرق شاسع وكبير بين من يترك ورقة يقول فيها أنه آثر الموت على بعد الحبيب ومن ترك رسالة يحرض المؤمنين على القتال ابتغاء مرضاة الله ورفعة الأمة.

مقاومة العدو فرض، إنها جهاد في سبيل الله حسب النص القرآني والسنة النبوية، ومن المفروض التمييز بين المقاصد فلا نتعجل بإطلاق صفة الانتحار عمن يصف نفسه أنه استشهادي. أنا لا أقرر أنه شهيد أم لا، ولا شيخ الأزهر يقرر أو إمام مكة، فقط وحده الله هو الذي يقرر. لكن ما أستطيع أن أقرره من الناحية العلمية أن مواصفات المنتحر لا تنطبق على الاستشهادي ولا المواصفات الانتحارية التي تؤدي إلى الانتحار.

ولهذا من <u>الواجب الديني</u> أن يتريث المرء كثيرا قبل أن يصدر فتوى دينية بهذا الخصوص حتى لا يتحمل إثم خطأه وإثم من عمل بفتواه. تمر الأمة بوضع مأساوي كبير على مختلف الصعد وهو يؤثر حتما في الناس بطرق مختلفة ومتعددة ومتنوعة. هناك من لديه طاقة على العمل مع الحكام مثل بعض رجال الدين الرسميين، وهناك من يؤثر الصمود، وهناك من يحرض، وهناك من يريد أن ينتقم أو يقاتل، الخ. وعندما تغيب مؤسسات الأمة أو أن تكون الأمة ككل غائبة فإنه من المتوقع أن يجتهد كثيرون آراءهم ويقرروا ما يرونه مناسبا للأمة. هناك من يجتهد مثلا بأن الصلح مع إسرائيل حلال، وهناك من يجتهد أن الطفل الإسرائيلي عبارة عن مشروع إرهابي؛ وهناك من يقول أن ابن لادن فاسق وهناك من يقول أنه بطل، الخ. هل هذه فوضى، أم أن الأمة كلها في فوضى تسمح بتفاعل المتناقضات لنرى أي التوجهات ستفوز مستقبلا؟ وإذا كانت الأمة في فوضى، فمن الذي يتحمل مسؤولية ذلك؟ وهل نحاسب من هو سبب الفوضى أم الذي لا يجد نظاما فيقرر أن يفعل ما يرى مناسبا؟

من الواجب الديني أن تتم دراسة حالة الأمة من مختلف الجوانب قبل إصدار الفتاوى حول قضايا كبيرة لا يمكن فصلها عن الوضع العام للأمة. أما أن يقف شيخ الأزهر أو أحد كبار رجال الدين في أي دولة عربية أو إسلامية أمام صحفيين يتلو فتوى يحتاج البت فيها إلى دراسة جماعية وعميقة وطويلة فذلك لا علاقة له بالإسلام. ذلك عبارة عن موقف سياسي بثوب ديني. وظني أن من يستعمل الإسلام لخدمة أغراض ترضي العبد دون الله يقع في مشكلة مع الله ومع العبد. وإنني أرى أنه من واجب الذين يرغبون في إصدار الفتاوى أن يبحثوا أولا في الأمور التشخيصية قبل البت في الظاهر. تعاني الأمة من الضعف والهوان والضعة والتخلف، وأخالهم لو كرسوا جهودهم في هذا المجال لوضعوا إصبعهم على الجرح الذي يمكن أن يؤدي علاجه إلى العمل معا بالطريقة التي نراها مناسبة. فبدل أن يهتم رجال الدين بالقضايا التي تهم أمريكا وإسرائيل، من المحبب أن يهتموا بالقضايا التي تهم العرب والمسلمين.